خلال ندوة بديوان مبارك الذروة مساء أمس الأول

البراك: لا نقبل باستخدام الخطأ الإجرائي كمبرر لتعديل نظام التصويت

مسلم البراك ود. حمد المطر خلال الندوة (هاني عبدالله)

قال النائب مسلم البراك اننا بحاجة الى عملية تواصل للاستماع الى آراء الشعب الكويتي، لأنهم الحزام المجرب في يوم احتاجت اليه الكويت.

وأشاد البراك خلال الندوة التي اقامها الناشط السياسي د.مبارك الذروة تحت عنوان «المطالبات الدستورية والتشريعية» في ديوانه بمنطقة جابر العلي مساء امس الاول «الاربعاء»، بالعملية البطولية التي قام بها احرار سورية، والتي تشكل بداية الانكسار لنظام البعث، والبداية الحقيقية ليسجل ابناء الشعب السوري بعد القتل والتدمير وانتهاك الاعراض والمعاناة في التاريخ انه استطاع تحقيق النصر، وليعلم الجميع ان الشعوب اذا أرادت الحياة فسيستجيب لها الله، وان الشعوب الخانعة الضعيفة مصيرها في الهاوية والذل، متمنيا ان نحتفل في القريب العاجل بانتصار الشعب السوري. وأوضح ان الوضع في الساحة المحلية يتطلب تضافر الجهود في جميع الدوائر الانتخابية، ولا نقبل ان السلطة تستغفل عقولنا بأن تقول إن الخطأ الاجرائي لبطلان المجلس المبطل يقود الى تعديل نظام التصويت، ومن حق كل مواطن ان يثير علامات استفهام، اذا كانت فعلا هناك علاقة للحكومة بما وصلت اليه الاحداث، مشيرا الى ان هناك من يريد ان يكسر كلمة الشعب الكويتي التي اوصلها في 2 فبراير الماضي.

وشدد البراك على ان لدينا إيمانا غير قابل للنقاش والجدل بالمادة الرابعة من الدستور التي تنص على ان الحكم في ذرية مبارك، وعندما يتعرض النظام الى الخطر سننزل الشارع للدفاع عن هذا النظام، ولكن نقول بكل صراحة ان الشيوخ غير مؤمنين بالمادة 6 من الدستور التي تنص على ان السيادة للأمة.

وبيّن ان ابناء الدائرة الخامسة فعلهم طيب، وأقصوا القبيضة في هذه الدائرة التي استحوذت على النصيب الأكبر من القبيضة، وانا اتكلم عن ارقام حقيقية، واحدهم باعكم وباع ارادتكم بـ 9,620 ملايين دينار، مؤكدا ان ثمن الامانة والشرف غال وباهظ ولكن لو شعر القبيضة بهذه القيمة لما قبلوا بالرشوة السياسية، ولكنهم اغرتهم الأموال «وحتى اهل جربة ابتلشوا فيهم لأنهم رفعوا أسعار الأراضي بسبب نواب الكويت القبيضة، سود الله وجيهم».

المطر: العبث بالدوائر خط أحمر سنواجهه

الطاحوس: مجلس 2012 حورب بسبب القوانين التي أنجزها

وقال البراك اذا كان هناك من يتساءل هل الشيوخ مؤمنون بالديموقراطية فأقول لكم بالفم المليان «لا لا لا» ومجلس الأسرة يفترض ان يدير شؤون الاسرة وليست له سلطة لإدارة البلد، والسلطة فقط لصاحب السمو الأمير، ولا نعترف بتدخل مجلس الاسرة في قبول استقالة الحكومة او حل المجلس، فهذا امر غير مرغوب وغير شرعي، مذكرا بموقف الشعب الكويتي الذي اصر على اسرة الحكم في فترة الاحتلال لدرجة ادهشت العالم، الرئيس الفرنسي «ميتران» اشاد بهذا الامر.

وذكر ان الشعب الكويتي عندما وصلت قيادته السياسية الى المملكة العربية السعودية فرح وكان يردد ان الشرعية ستعود، فهل هذا جزاؤنا بأن تتحالفوا مع اذناب الفساد، مشددا على اننا لن نقبل بأن نشارك في اي انتخابات مزورة لإرادة الشعب الكويتي. وأضاف: لا تجربوا هذا الامر مع الشعب الكويتي، وكما اننا متمسكون بالمادة الرابعة من الدستور فنطلب منكم التمسك بالمادة السادسة، كفعل وليس بالكلام فقط، ونحن كأبناء الشعب اثبتنا هذا الامر ولكنكم لم تثبتوه، وكان منكم تزوير الانتخابات والانقلاب على الدستور، واذا تم تغيير النظام الانتخابي فسيكون الانقلاب الثالث على الدستور. وأكد انه اذا صحت الأقوال عن توزير نائبة سابقة ففعلا نقول ان «هيك حكومة تبي هيك نائبة.. والله يهني سعيد بسعيدة»، مؤكدا ان اسماء الوزراء ستسجل في التاريخ وتكون هناك نقاط سوداء يتحملها ابناؤهم واحفادهم، اذا شاركوا في تعديل الدوائر، وعلى رأسهم الشيخ جابر المبارك، واقول له شاهدت كيف كان تعامل المجلس معك، وكيف صفق لك الشعب الكويتي عندما صعدت المنصة في جلسة علنية، ولم تدفع الاموال والرشاوى، واقول له لا يغروك ويخدعوك ونتمنى ان يكون لك موقف صلب وواضح واذا سعيت بهذا الفعل ثق بالله بأننا سنسقطك كما اسقطنا ناصر المحمد من قبلك.

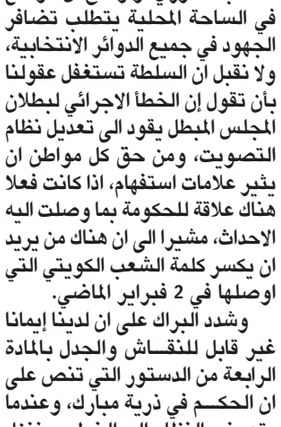
خالد الطاحوس

من جهته، قال النائب خالد الطاحوس: اننا نريد ان نعرف اين ذاهبون ونحن نتعامل مع افراد تدير البلد وليس مؤسسات وهؤلاء الأفراد يتغير رأيهم من لحظه الى اخرى هذا ليس عمل دولة، وواقعنا اليوم ان هناك حكم محكمة والعودة لمجلس القبيضة الذي اسقطه الشعب. وبين أن احد الاسباب الرئيسية لإسقاط هذا البرلمان الايداعات المليونية.

وتطرق الى القوانين التي انجزت في مجلس 2012 والحملة المضادة لهذا البرلمان ومحاربته وضرب المجلس واستخدام جميع الأشياء المحرمة.

وبين ان الضرب بين ابناء الأسرة امر لم يعد مقبولا، ولن نقبل بالعبث وهناك مخطط من قبل قوى الفساد مع بعض الاعلام الفاسد، مؤكدا ان البلد يمر بمرحلة مفصلية والكل يتحمل المسؤولية ونحن كأغلبية برلمانية حددنا رؤية لانتشال البلد تتضمن الاصلاحات السياسية والدستورية والتشريعية ويجب ان تطبق على ارض الواقع وأبرزها الامارة الدستورية والانتقال الى النظام البرلماني، ولا يمكن ان نقبل بألا يشارك الشعب في الحكومة والا فكيف يكون الشعب مصدر السلطات، وأكد ان هذا هو التحول الطبيعي ولا يمكن ان نقبل بأن نعود الى الوراء واستمرار الفساد في البلد، ونحن اعلنا عن رؤيتنا للمرحلة المقبلة، وبينما هم لديهم تكتيك لإسقاط الأغلبية البرلمانية، مستغربا ما هي الضرورة في تعديل الدوائر او تقليص عدد الأصوات، ولماذا لا ينتظرون ان يقوم المجلس المقبل بتعديل القانون، لافتا الى ان الهدف ليس تحقيق العدالة وانما فقط تفتيت الأغلبية البرلمانية.

من جهته، قال عضو مجلس 2012 المبطل د.حمد المطر انه في حوار مع احد اعضاء المجلس المبطل ذكر ان الشعب السوري الحر سيصوم رمضان وهو محرر، وبينما كان النائب الآخر يرد عليه «حامض على بوزكم»، ورددت عليه انت لا تعرف عدالة السماء، واليوم يقيني بعدالة الله صدق، وهذا نصر الله ونسأل الله ان يسدد رميهم ويزلزل الأرض تحت اقدام عدونا وعدو الشعب السوري.

وبيّن المطر ان الحديث عن ان مجالس الامة السابقة كانت افضل يقابلها ان الحكومات السابقة ايضا كانت افضل، ولكن الحكومة الآن لا تمتلك القرار، والبلد فيه ثلاث حلقات رئيسية تؤثر في القرار فيه، أولاها الأسرة الحاكمة والتي لها ثقل في هذا الجانب، والحلقة الثانية هي الدائرة الاقتصادية التي نعرفها حاليا بغرفة التجارة، والحلقة الثالثة هي القوى السياسية وهذه القوى الثلاث اذا اجتمعت نجا المركب.

واشار الى انه في بداية الكويت كان الاجتماع بين الأسرة الحاكمة والأسرة الاقتصادية، وسار المركب نوعا ما ولكن الآن الثلاث قوى مفككة، وواضح ان الأسرة ليس لديها مشروع إدارة البلد، وهذا امر واضح من خلال ضرب ابناء الأسرة لبعضهم، ونحن لسنا طلاب حكم ولكننا طلاب مشاركة في ادارة البلد.

وبين ان الدائرة الخامسة في الانتخابات الماضية افرزت 10 نواب احرار «مسباح كهرب» ولم نكن نعرفهم في السابق الا من خلال العمل في المجلس المبطل، واعتقد ان الحركة الاقتصادية منهارة وما حصل في «الايداعات» جزء منه الضرب بين التجار والصراع الدائر بينهم.

وأوضح ان الأزمة السياسية الخطيرة افرزت شيئا خطيرا فهناك فريق يقتات على الأزمات ويساهم في تنميتها وتكبيرها شأنه شأن الطحالب التي تقتات على البكتيريا، ولا يعتقد احد اننا راضون عن كل الخطاب في كتلة الـ 35 ولكن ما يضايقنا عندما يتم تضخيم هذه المفردات التي تخرج من بيننا وفي المقابل يتم تجاهل اخطاء اكبر بكثير تصدر من الفريق الآخر.

ولفت الى ان بيان كتلة الـ 35 مشروع ادارة بلد وليس بأمر هين، والعبث بالدوائر خط احمر سيواجه، وإذا اقدم رئيس الحكومة على تعديل الدوائر فنقول له «انت جبيلنا»، واذا تم العبث بالدوائر وحتى لو اعطونا ما كنا نطالب به في السابق بأن تكون دائرة واحدة وقوائم نسبية فلن نخوض الانتخابات، مؤكدا ان نواب مثل مسلم البراك سينجحون في الانتخابات حتى ولو تم التصويت «بنص صوت».

بدوره تساءل منظم الندوة مبارك الذروة كيف يكون إنضاج التجربة الديموقراطية من دون المشاركة الشعبية، مبينا ان العدل والمساواة أساس بقاء او زوال الدول، مؤكدا ان منهج الإسلام في العدالة باختيار القوي الأمين.

وشدد الذروة على انه لا يجوز احتكار المناصب على أسس محاصصية أو محسوبية، بل يجب ان تكون على أساس الخبرة والكفاءة، معتبرا ان الكويت تعيش في سجن كبير، وقوانينها عمياء وقراراتها أصبحت كالأرصاد الجوية، متقلبة من حين لآخر، مشيرا الى ان هذا التردد فوت اكثر من 150 فرصة حيوية للاستثمار والتنمية.

ووصف التوجه الى تغيير قانون النظام الانتخابي بالانقلاب الثالث على الدستور، لأنهم لا يريدون لأحد ان يحاسبهم، مستغربا ان يتجاوز مخزون البطالة 20 ألف مواطن كويتي على الرغم من الفوائض المالية التي بلغت في العام الأخير 17 مليار دينار، وعدم توافر السكن والدراسة، ومشكلة المسرحين من القطاع الخاص.

● فليح العازمي

الخرافي يستقبل المهنئين ثاني وثالث ورابع أيام شهر رمضان المبارك بديوان البدع

جاسم الخرافي

يتقدم رئيس مجلس الامة جاسم الخرافي بالتهنئة للشعب الكويتي الكريم بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، أعاده الله على الكويت وعلى الامتين العربية والاسلامية باليمن والبركات متمنيا لهم صياما مقبولا.

وبهذه المناسبة يستقبل رئيس مجلس الامة جاسم الخرافي المهنئين بالشهر الفضيل ايام الثاني والثالث والرابع من رمضان في ديوان الخرافي بمنطقة البدع وذلك بعد صلاة التراويح مباشرة.

القلاف يهنئ القيادة السياسية بالشهر الفضيل

سيد حسين القلاف

بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك يرفع النائب سيد حسين القلاف الى صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد حفظه الله وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد حفظه الله ورئيس الحكومة والشعب الكويتي أخلص التهاني والتبريكات، سائلا الله عز وجل ان يديم على بلدنا الغالي الكويت وأهله الكرام نعمة الأمن والاستقرار والرخاء.

.. وعاشور يستقبل المهنئين الأحد

صالح عاشور

بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك يتقدم النائب صالح عاشور بأطيب التهاني وأجمل الامنيات داعيا المولى عز وجل ان يجعل اوله رحمة واوسطه صلاحا وآخره عتقا من النار، وان يعيده الله على الجميع وعلى الامة الاسلامية بالخير واليمن والبركات، ولذا يستقبل النائب صالح عاشور المواطنين والرواد الكرام يوم الاحد المقبل في ديوانه الكائن بالدسمة.

كل عام وأنتم بخير.

جوهر يستقبل المهنئين برمضان الثلاثاء المقبل

د.حسن جوهر

يبارك لكم النائب د.حسن جوهر قدوم شهر رمضان المبارك، ويعلن عن استقبال رواد ديوانه الكرام بهذه المناسبة يوم الثلاثاء القادم الموافق 2012/7/24 في ديوانه الكائن في منطقة بيان ـ ق13 ـ ش6 ـ م11 ـ قرب فرع الخدمات.

اختتام أعمال دورة «تنظيم الاجتماعات»

أنهت ادارة التدريب بالامانة العامة بمجلس الامة برنامجها التدريبي حول «تنظيم الاجتماعات واعداد المؤتمرات عالية المستوى» والذي استمر لمدة خمسة ايام متتالية، واستضاف موظفي الامانات العامة الخاصة بمجالس الشورى والوطني والنواب والامة في دول مجلس التعاون الخليجي من فئة مديري ورؤساء اقسام وحاضر فيها د.فضل الفضلي.

وثمن الامين العام علام الكندري في كلمته الدور الكبير والمهم لمثل هذه اللقاءات التدريبية بين موظفي الامانات الخليجية، مشيرا الى انها تعد عاملا مساعدا لتطوير القدرات الشخصية للموظفين وتخلق فرصا لتبادل الخبرات بين تجارب المجالس، متمنيا مواصلة العمل من اجل استمرارها بشكل دوري.

أثناء ندوة عقدها بديوانه في العديلية

المليفي: عدم دستورية الدوائر الانتخابية يؤثر على الديموقراطية

أحمد المليفي وكوثر الجوعان ود. محمد المقاطع ود. محمد الفيلي خلال مشاركتهم في ندوة المليفي (هاني الشمري)

أكد النائب والوزير السابق أحمد المليفي أن عدم دستورية الدوائر الانتخابية أمر خطير جدا يؤثر على استقرار الديموقراطية واستمرارها، مشيرا إلى أنه لا أحد يرضى عن الوضع السياسي القائم في البلاد، فلا مجلس أمة موجود ولا حكومة وهناك حالة من الفراغ الدستوري، هل يرضى أحد أن نعود إلى نفس الحالة وتتكرر الأزمة تلو الأخرى، وكل هذه الأزمات تأتي بالسلب على مصالح البلاد والعباد.

وأضاف المليفي: يجب ان يكون هناك تحرك شعبي للضغط على الحكومة بتحمل مسؤوليتها تجاه قضية الدوائر الانتخابية وأن تحسم موقفها بشأن هذه القضية، فالكويت لن تتحمل أن تعود مرة أخرى للمربع الأول بسبب العناد السياسي.

وأكد المليفي أن كتلة الأغلبية لديها تخوف على كراسيها إذا تم تعديل قانون توزيع الدوائر الخمس، وللأسف إنهم يعتقدون أن تعديل الحكومة لهذا القانون يمثل ضربا للأغلبية، وكأن القضية صراع بين طرفين، متسائلا: هل نتفرج ونقف مكتوفي الأيدي تجاه هذا الأمر؟ لابد من التحرك وتطبيق مبدأ المكاشفة ولذلك يجب أن نتحمل جميعا المسؤولية تجاه عملية تعديل الدوائر الانتخابية الـ 5 كي لا يتم الطعن على الانتخابات ومن ثم إبطال مجلس الأمة مرة أخرى ونعود ثانية إلى المربع الأول.

وأضاف المليفي: لقد تأخرنا في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنموية والخدمية وأصبحت الكويت في حالة ركود بسبب الصراعات السياسية القائمة، والغريب العجيب أن كل طرف يلقي بالمسؤولية على الآخر، وخير أمثلة على ذلك فشل عدة مشاريع حيوية تم تعطيلها ولو نفذت لحققت نقلة اقتصادية كبيرة مثل مشاريع الداو كيميكال والمصفاة الرابعة وحقول الشمال وغيرها، علاوة على ذلك فإن وضع مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية وضع مزر للغاية لأن هناك أطرافا يسعون لمحاربة كل من يسعى لتطويرها بسبب التخوين والتشكيك في النوايا وبحجة محاربة الفساد.

واستدرك المليفي بقوله: لا يجوز السكوت على هذا الوضع، داعيا إلى تكاتف جميع القوى السياسية لأجل مصلحة الكويت، والطامة الكبرى في الكويت هي أنه لا نتحرك إلا عندما تحدث المشكلة ولا نقدم حلولا وقائية، ننتظر حتى تحدث الكارثة ثم نتحرك وهذا الكلام غير مقبول متابعا: بالنسبة لنظام الدوائر الانتخابية الـ 5 فهو غير دستوري كما ذكر اكثر من فقيه دستوري ولذلك يجب علينا أن نتحرك ويجب على الحكومة أن تتحرك وتقوم بإحالة قانون الدوائر الـ 5 إلى المحكمة الدستورية لكي تبت في دستوريته من عدمها ويجب على الجميع أن يرضى بحكم المحكمة، ولذلك يجب على جميع الأطراف تحمل المسؤولية السياسية ولا يجب تعليق الأمور بهذه الطريقة.

من ناحيته، أكد الخبير الدستوري د.محمد المقاطع أن قانون الدوائر الخمس الانتخابي معيب وبه عوار دستوري نظرا لأنه يكرس الفئوية والقبلية والطائفية والمناطقية، مشيرا إلى أن هذا القانون جاء بنفس سلبيات الدوائر الـ 25 لذلك فالدوائر الخمس وليدة الدوائر الـ 25 التي قسمت البلاد إلى فئات وأشلاء وأجزاء وفئوية موضحا أن هذا التقسيم عبثي ولا يراعي العدالة في توزيع الأصوات على مناطق الدوائر لافتا إلى أنه لو أجريت الانتخابات مستقبلا ستكون إجراءاتها باطلة ويمكن الطعن عليها لو تم إجراؤها بنظام الـ 5 دوائر.

وأضاف المقاطع: سبق أن حذرت مرارا وتكرارا من عدم دستورية قانون الانتخابات الحالي، وسبق أن حذرت كذلك من أن إجراءات الانتخابات السابقة يمكن الطعن عليها، لافتا إلى أن حكم المحكمة الدستورية بإبطال العمل ببرلمان 2012 وإعادة العمل ببرلمان 2009 كان صحيحا من الناحية الدستورية ولا غبار عليه ويعد سابقة تاريخية يمكن الاستشهاد والاستدلال بها مستقبلا.

وأشار المقاطع إلى أن الدوائر الخمس جاءت بنفس سلبيات الـ 25 وقسمت المناطق تقسيما عبثيا تحكميا يقضي على المواطنة الدستورية ووحدة الوطن واستقراره وتماسكه وذلك أمر خطير حتى انتشر خطاب الفئة والمجموعة والقبيلة والطائفة بعيدا عن المصلحة العامة للكويت.

ولفت المقاطع إلى أنه عند الانتقال من نظام الدوائر الـ 25 إلى الدوائر الـ5 تم الإبقاء على نفس التركيبة والإبقاء على الترضيات لهذا وذاك والإبقاء على نفس المساوئ والسلبيات، وزاد على ذلك مسألة الارتجال التشريعي، وتم سلق التشريع وقالوا «نبيها 5»، ولذلك خرجت الـ 5 من رحم الـ 25 بنفس تركيبتها وعيوبها ومساوئها وهذا يساهم في الجانب غير الدستوري للدوائر الخمس.

من جهته، قال الخبير الدستوري د.محمد الفيلي: أعتقد أنه يجب أن نشكر المحكمة الدستورية موضحا أن العجز الدستوري واضح والكل يعرفه وذلك لعدم المساواة وعدم تقارب الأصوات بين الناخبين وفارق 250٪ لا يمكن أن يكون في حدود المعقول وإنما استقلال السياسي للتكسب الانتخابي، ويقف الأمر عند هذا الحد مع أنه كان بالإمكان تعديل قانون الدوائر الانتخابية الـ 5 من خلال الذين وصلوا إلى مجلس الأمة.

وأوضح د.الفيلي أن المحكمة الدستورية أخذت منحى الحياد في الدعوى القضائية ومنذ عام 2000 أخذت المحكمة الدستورية تنفذ الأحكام تدريجيا لتفعيل الدستور ومؤخرا كسرت أحد الأصنام، فكل الشكر للمحكمة الدستورية التي جعلت الأمر واقعيا لاستبيان عدم دستورية انتخابات 2012 ومن ثم كان قرارها جريئا بإبطال مجلس 2012 وإعادة مجلس 2009، واتضح كذلك عدم دستورية قانون الدوائر الـ 5، لافتا إلى أن السياسيين لم يقوموا بتغيير قانون الانتخابات، فمبدأ المساواة ومسؤولية النائب للناخبين أصبحت غير مجزية ولابد من تعديل القانون الانتخابي بتشريع والسلطة التنفيذية يجب أن تكون تحت رقابة القضاء الدستوري.

وبين د.الفيلي أنه ليس المهم عدد الدوائر إن كانت خمسا أو دائرة واحدة أو عشرا لكن المهم هو وجوب الاعتياد بمبدأ المساواة، والمهم أيضا أن تعكس الانتخابات بصدق إرادة الناخبين، ويجب الرضوخ للأمر الواقعي، مؤكدا أن أي انتخابات وفق النظام الحالي معرضة للطعن والإلغاء ولدينا التجربة.

وتساءل د.الفيلي: كيف نجنب العملية الانتخابية أضرار اللجوء للقانون، لافتا إلى أن مجلس 2009 يمكن أن يجتمع ويشرع حل مشكلة الدوائر، ومثلما أن هناك بعض النواب السيئين في مجلس 2009 وحولهم شبهات فإن هناك نوابا كان أداؤهم سيئا في مجلس 2012وكذلك تحوم حول بعض نوابه شبهات.

وقال د.الفيلي: ان الأدبيات توضح أنه على الجميع احترام القضاء والدستور، مؤكدا أن بعض الفقهاء الدستوريين قد يفسرون بعض المواد طبقا لتوجهاتهم السياسية وليس طبقا للدستور والقانون وقد يقومون بتعديل مادة مخالفة للدستور ويقولون يمكن تعديلها أمام مشروع عادي، فهؤلاء يقدمون قناعتهم السياسية بصرف النظر عن الجانب القضائي، إنهم يريدون أن يأخذوا من الدستور ما هو في صالحهم ولا يريدون الانصياع له.

● خالد الشمري